الطائفية السياسية وتحديات فاعلية الدولة فى العراق

د. مروة محمد عبدالمنعم بكر *

مستخلص

استهدف البحث الحالى دراسة تأثير الطائفية السياسية على فاعلية الدولة فى العراق، حيث أدت سياسات تكريس الطائفية إلى تواضع أداء النظام السياسى والحكومات المتعاقبة منذ دستور ٢٠٠٥، والذى وضع فى ظل الاحتلال الأمريكى، وتدنى قدرة الدولة على تلبية الإحتياجات العامة لمواطنيها، وضعف الوظائف الأمنية والاقتصادية والعجز عن مواجهة الفساد.

كلمات مفتاحية: الطائفية السياسية، المحاصصة، فاعلية الدولة، الدولة الهشة، عدم الاستقرار السياسى.

Abstract

The current research aimed to study the impact of political sectarianism on the effectiveness of the state in Iraq, where the policies of perpetuating sectarianism led to the modest performance of the political system and successive governments since the 2005 constitution, which was established under the American occupation, and the low ability of the state to meet the public needs of its citizens, and the weakness of security and economic functions and disability on confronting corruption.

Key Words: Political Sectarianism, Quotas, State Efficacy, Fragile State, Political Instability.

مقدمة:

تتميز المجتمعات بأشكال كثيرة من التعدد سواء كان تعدد ديني ومذهبي، أو ثقافى ولغوى، أو اجتماعي قبلي وعائلى وعشائري، أو تعدد أثنى، ولم تخرج المجتمعات العربية عن هذا النسق المجتمعى، بل هى من أكثر المجتمعات التى تزخر بالتعدد بكافة أشكاله وألوانه، وكان هذا التلاقى بين الثقافات والانتماءات الأولية يشكل عامل تقوية

* مدرس العلوم السياسية بكلية التجارة – جامعة أسيوط

• **Email:** qwaszx666@yahoo.com

للمجتمعات العربية، حيث بنت من خلالها عدة حضارات عريقة، لكن نتيجة للحروب والصراعات السياسية وظاهرة الاستعمار الأوروبى التي شهدها العالم العربى نشبت مفاهيم وقضايا الطائفية والأقليات، وقد أضحى هذا التنوع يشكل عائقاً أمام التماسك الاجتماعى مع ظهور مشاعر الاستبعاد التى يغذيها الإحساس بالمظلومية من التخصيص السلطوى للقيم وتفاوت أو عدم عدالة توزيع الموارد والثروة بين المكونات المجتمعية فى المدن والريف.

لم تحظ ظاهرة "الطائفية" الاجتماعية والسياسية باهتمام الباحثين والمفكرين فى الوطن العربى حتى منتصف سبعينيات القرن العشرين، وكذلك لم يتم تناول ارتباطها بتأخر المنطقة العربية عن مواكبة الموجة الثالثة للديمقراطية، أو عدم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المنطقة العربية. كما أنه بعد زيادة دور المتغير الخارجى وتكرار دعاوى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى بنشر الديمقراطية، وارتباط تلك الدول بجماعات سياسية معينة خاصة من الأقليات، وبروز النزاعات الأهلية والانقسام الاجتماعى فى بعض الدول العربية، وتنامى خطر الإرهاب والتيارات الراديكالية، وتفاقم تدهور الأحوال المعيشية والخدمية العامة فى دول عربية أخرى، أدى كل ذلك إلى تأجيج الأوضاع الداخلية وتهديد الدولة العربية، والعودة إلى التمركز حول أطياف الانتماءات الأولية وتهديد الانسجام الاجتماعى بين هذه المكونات وبالأخص فى المجتمعات الطائفية فى الوطن العربى.

ووفقا لتصنيفات النظم السياسية المقارنة، يعد النظام السياسى العراقى ما بعد الاحتلال الأمريكى ٢٠٠٣ نظام طائفى قائم على المحاصصة السياسية. وتركز هذه الدراسة على بحث وتحليل الطائفية السياسية وانعكاساتها على فاعلية دولة العراق منذ العام ٢٠٠٥ حتى الآن فى العام ٢٠٢١.

من ثم تسعى هذه الدراسة إلى بحث مخاطر الطائفية السياسية بالعراق، والتى باتت تشكل تحديا لصالح قوى عالمية وإقليمية وداخلية تغذى أزمة الطائفية، حيث تصب ظاهرة الطائفية وتحويل المجتمع العراقى من "مجتمع مواطنة" إلى "مجتمع مذاهب وملل" فى خدمة مشروع الهيمنة الأمريكية ومحاولات التمدد الإيرانى الشيعى والتواجد التركى السنى والتركمانى والأحزاب والنخب العراقية الطائفية. من هنا تتأتى أهمية الدراسة فى فهم ظاهرة الطائفية ومحاصصة الحكم والحكومة والبرلمان وبما ينعكس على فاعلية الدولة وقدرتها ومدى نجاح أو إخفاق السياسات العامة، مع عدم إغفال دور العامل الخارجى وعلاقته بالداخل العراقى فى هذا الصدد.

مشكلة الدراسة:

كانت هناك آمالا بأن تكون العراق بعد ٢٠٠٥ وصدور الدستور الفيدرالى نموذجا للدولة الديمقراطية، ولكن الطائفية كشرت عن أنيابها ومثلت تهديدا لفاعلية الدولة العراقية، وعرقلت التطور السياسى، وأعاقت تنفيذ اجراءات الحكومات المتتالية ومؤسسات الدولة فى مواجهة العديد من الأزمات، وهذا ما يظهر جليا فى الأداء السياسى وطبيعة التفاعلات بين النخب السياسية فى الرئاسات الثلاث (الدولة والبرلمان والحكومة) خلال الفترة الزمنية محل الدراسة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٢١. فى ضوء ذلك تحاول الدراسة الحالية الإجابة على سؤال رئيس يدور حول: ما مدى العلاقة بين الطائفية السياسية وفاعلية وقدرة الدولة العراقية؟، ويتفرع عنه التساؤلات التالية:

١. ما المقصود بمفهوم فاعلية الدولة؟ وما هى مؤشراتها؟ وعلاقتها بالطائفية السياسية؟.

٢. كيف ساهمت العوامل الخارجية والداخلية فى تكريس الطائفية السياسية فى العراق؟.

٣. ما انعكاسات الطائفية السياسية على فاعلية الدولة العراقية؟.

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة الحالية من فرضية أساسية مفادها: "تعتبر الطائفية السياسية من أبرز الأزمات التى تواجهها دول الجنوب بشكل عام، والعراق بصفة خاصة، وكلما استطاعت الدولة معالجة هذه الأزمة وتجاوز التحديات، كلما كان ذلك مؤشراً على فعاليتها وتطورها السياسى".

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة الحالية على استخدام اقتراب تحليل النظم لتفسير مسببات نشوء ظاهرة الطائفية السياسية وتداعياتها من خلال التعرف على مدخلات النظام والتى تتعلق بمحددات ظهور هذه الظاهرة، وعملية التحويل، إضافة إلى المخرجات وتكريس الطائفية السياسية فى العراق.

كما تستخدم الدراسة اقتراب الجماعة والتركيز على دارسة الجماعات ودورها فى المجتمعات باعتبار أن المكون الطائفى يتمثل فى جماعات سياسية تعيش فى بيئة تتفاعل معها أخذا، وعطاء، إذ يتم النظر إلى المجتمع الذى يتكون من شكل فسيفسائى من الجماعات المتعددة، بينما يعتبر النظام السياسى مركب معقد من الجماعات المتفاعلة فيما بينها باستمرار فى إطار من نمط التعاون أو الصراع أو التنافس أو التوافق، ويؤثر نمط هذا التفاعل بين الجماعات وطبيعة العلاقات فيما بينها فى النظام السياسى والدولة، وذلك بمراعاة المتغير الخارجى، وتحديدا الدور الأمريكى فى العراق ما بعد ٢٠٠٣.

كما توظف الدراسة الأسلوب المقارن نظرا لطبيعة الموضوع، وإمكانية المقارنة بين الفترات الزمنية الحالية والسابقة على بروز أزمة الطائفية فى شكلها الراهن فى العراق. تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور؛ أولهما يتستعرض مفاهيم فاعلية الدولة والطائفية السياسية والعلاقة بينهما. بينما ثانيهم فيتناول عوامل تكريس الطائفة السياسية فى العراق. أما ثالثهم يدور حول انعكاسات الطائفية السياسية على فاعلية الدولة العراقية.

المحور الأول: مفاهيم فاعلية الدولة والطائفية السياسية:

يستعرض هذا الجزء من الدراسة مفاهيم فاعلية الدولة وقدرتها، والطائفية السياسية، والعلاقة بينهما، مع إشارة خاصة إلى محددات تأجيج الطائفية السياسية وتكريسها فى بعض الدول العربية، وانعكاسات ذلك على قدرة هذه الدول وتطورها أو إضعافها فى ظل بروز العولمة وأدوار الجماعات السياسية أو الفاعلين من غير الدول.

أولا: مفهوم فاعلية الدولة وقدرتها

تكتسب دراسة وتحليل تأثير العولمة على الدولة الوطنية والنظم السياسية المعاصرة أهمية خاصة، وذلك من منظور معيار فاعلية أو قدرة الدولة State Capacity فالدولة الوطنية تمثل الإطار الذي تعمل فى نطاقه هذه النظم، كما أن هذه النظم هي الجهاز الذي يعبر عن سيادة الدولة وسلطتها فى إقليم معين وعلى جماعة معينة من البشر، ومن ثم فأى تحول يطرأ على الدولة الوطنية من شأنه أن يؤثر تأثيرا واضحاً على النظم السياسية(١).

يتمثل معيار الفاعلية أو قدرة الدولة فى عدة مؤشرات نذكر منها على وجه التحديد ما يلى:

١. ما تقدمه الدولة أو قدرتها من خلال نظامها السياسى على تلبية الإحتياجات الأساسية لمواطنيها، مثل التعليم، الصحة، والخدمات،

٢. وقدرتها فى الوظائف الأمنية والسيادة كحفظ النظام العام وحماية الدولة من الإعتداءات أو التدخلات الخارجية،

٣. وقدراتها الاقتصادية وعلاقة الدولة بعملية الإنتاج والتوزيع العادل للموارد فى المجتمع(٢).

وكل ما سبق يعتمد على استقرار سمة الدولة بمعنى القبول العام بحدودها الجغرافية، وغلبة مشاعر الانتماء الوطنى لشعبها، والتوافق حول مكونات الجماعة السياسية ووحدة الهوية الوطنية(٣).

هكذا تتأكد سيادة الدولة الوطنية على مواردها، بمعنى التخلي عن فكرة تفكيك الدولة والحد من سيادتها، أو إمكانية تدخل الدول الكبرى فى شئونها تحت ذريعة التدخل الإنسانى أو محاربة الإرهاب(٤)، وتتميز الدولة ذات الفاعلية، بأن الترتيبات المؤسسية

والقانونية فيها تكون قادرة على تحمل الهزات الداخلية والخارجية التي تتعرض لها الدولة، حيث تبقي النزاعات والخصومات المختلفة ضمن حدود تلك الترتيبات المؤسسية. بل أن الفاعلية لكونها تتعلق بإمكانيات وتفاعلات الدولة داخليا وخارجيا، فتؤثر على الأداء الحكومى وتحقيق الأهداف العامة للدولة(٥).

وتعد الفاعلية نقيض الهشاشة، ففى مقابل الدولة المستقرة توجد الدولة الهشة؛ والدولة الهشة تتسم بضعف قدرتها وكفائتها فى أداء مهامها الأساسية. وانخفاض الحوكمة لأقل من ٣,٢ درجة حسب مؤشر تقييم أداء الدولة والأداء المؤسسي (CPIA) التابع للبنك الدولي. وغياب الضبط الاجتماعى، ووجود قدر واضح من التباين بين السياسات المعلنة وعملية التوزيع الفعلى لموارد الدولة. وضعف توفير السلع العامة والخدمات الأساسية أو عدم ايصالها بكفاءة، مما يؤثر على اهتزاز الشرعية فيها كنتيجة لعدم استجابة الدولة لمطالب كافة أطياف المجتمع، بشكل يجعل المواطنين فيها عرضة لمجموعة واسعة من التهديدات والأخطار المختلفة. غير أن دعم الدولة في هذا التوجه، ليس مهمة سهلة(٦).

فى هذا السياق؛ إذا كان الوضع القائم يشهد ضعف هياكل ومؤسسات الدولة، وتنامى حدة التهديدات السياسية والأمنية وتفاقم التحديات الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذى ينعكس فى أداء الدولة لوظائفها الأساسية. يكون الهدف من عملية الدمقرطة، والتطوير المؤسسى فى الدول الهشة، هو مساعدتها على تحسين فعالية وقدرة الدولة، وبناء القوة الشاملة للدولة(٧).

يتلاحظ مما سبق أن نمو تأثير الفاعلين من الجماعات أو غير الدول فى ظل العولمة يمثل ضغوط على الدولة من حيث ما يتطلب ذلك من ضرورة تطوير أداءها وحسن تطبيق الحوكمة واستثمار رأس المال الاجتماعي لزيادة قدراتها أو تحقيق الفاعلية وتحافظ على شرعيتها وتماسكها وكفائتها المجتمعية، ومن المهم مراعاة الاختلاف فى السياق المجتمعى أو البيئى بين كل دولة وأخرى.

ثانيا: مفهوم وأبعاد الطائفية السياسية

إن مفهوم الطائفية ينبني على فكرة الانتماء لطائفة معينة دينية أو اجتماعية. فإذا ما كان انتماء الإنسان إلى طائفة أو مذهب معين لا يجعله بالضرورة طائفياً، فأنه يصبح كذلك، عندما يسعى بأى عمل للإضرار بحقوق الطوائف الأخرى ويتخذ سلوكاً يحاول من خلاله إكساب طائفته تلك الحقوق التى تكون لغيرها تجاهلاً لها وتعصباً ضدها. وإذا كان ميل الإنسان لطائفته وفرقته التى ينتمى إليها جزء من النزعة الإنسانية والفطرة البشرية، فأن الطائفية تمثل تلك الظاهرة التى تجعل الفرد لا يرى إلا مصلحة انتمائه الضيق مقابل الانتماء الوطنى الجامع(٨).

كما تكون الطائفية منهج للعمل السياسى الذى يقوم على تسييس الانتماء الطائفى للمواطن وأدلجته في الحياة السياسية على مستوى الأفكار والمجتمعات والسلطة؛ وعندما يوظف البعض المشاعر الطائفية المتولدة عن ذلك الانتماء الطائفي تحت شعار الدفاع عن حقوق طائفته لحشد تأييد أنصارها لتحقيق مكاسب سياسية خاصة او ضيقة، فأن التسييس المذهبي سيدفع الطرف الآخر إلى مواجهته بتسييس مذهبي مقابل له، فيساهم تصعيد وتيرة التسييس المذهبي المتقابلين في تصعيد العواطف الطائفية والعواطف الطائفية المضادة في دائرة خطيرة وخبيثة لا تنتهى. فالطائفية السياسية تتسبب في إقصاء المواطنة كرابطة عضوية وحيدة للدولة واستبدالها بالرابطة الطائفية، وهكذا تغدو الطائفية سلاحاً فتاكاً يهدد الدولة الوطنية ووحدتها أو تماسكها(٩).

يتداخل مفهوم الطائفية مع مفاهيم أخرى مذهبية أو عرقية ذات مدلول سياسى- اجتماعى ليبين دور الأقلية العددية في المجتمع المنفصل عن دور الأمة التي تعيش ضمنها هذه الأقلية، سيعيش المجتمع عندها حالة من التأزم الناشئ عن تحول الطائفية إلى هوية انتماء مما يعرض الدولة للوقوع ضحية لنهم التطرف والتعصب الطائفى وتتحول الجماعات الطائفية إلى "ملل" و"نحل" متصارعة، كل منها تتشدق بكونها الفرقة الوحيدة التى تملك الحقيقة سواء أكانت حقيقة تاريخية أم حقيقة معاصرة(١٠).

هكذا؛ تنطوى الطائفية السياسية على اضفاء طابع مؤسسى على الانتماءات المجتمعية من خلال إعادة صياغة الأسس التي تبنى علىها السياسات العامة للدولة، وذلك من أسس قائمة على مبدأ "المواطنة" إلى أخرى قائمة على "الانتماءات الأولية" للأفراد. ويذكر أن نموذج السيادة الداخلية أو بناء السلطة داخل الدولة والدرجة التي يمارس بها هذا البناء الضبط والتحكم الداخلي فى ظل العولمة أصبحت تهدده تلك الجماعات خاصة فى المجتمعات الطائفية القائمة على المحاصصة السياسية، ناهيك على التحديات الإقليمية والدولية فى النظام العالمى الراهن(١١).

فتتحول الدولة من كونها إطارا مؤسسيا محايدا إلى دولة تميز فى تعاملها مع أفراد المجتمع طبقا لانتماءاتهم الدينية أو المذهبية أو الإثنية أو العرقية(١٢). وبهذا تتحول الطائفية إلى خطر حقيقى يهدد التجانس الاجتماعي وكيان الدولة، إذ تقترن الطائفية فى حالتها السياسية بضعف الاندماج الاجتماعي فى المجتمع بسبب قيام الجماعات ذات الانتماءات الطائفية المختلفة بإعلاء قيمة الهويات الفرعية أو الأولية، وهو ما يجعلها مع مرور الوقت غير قادرة على الاندماج فى هوية وطنية واحدة تحقق الانسجام والاستقرار والتعايش السلمي فىما بينها. ففى ظل الهيكلية السياسية الطائفية فإنه يتم شرعنتها دستوريا، وتمكينها وترسيخها سياسيا من خلال المحاصصة والنظم الانتخابية

الطائفية، وبهذا المعنى تصبح الطائفية السياسية عامل أساسى لتفكيك وتهديد المجتمعات، وتمثل خطرا حقيقيا يهدد التجانس الاجتماعي وبناء الدولة أو بقائها(١٣).

ذلك عندما تنجح الطوائف السياسية فى أن تتحول إلى جزء من النظام السياسى وتضفى على شرعيته، وذلك لأن الفرد تنتفى عنه صفة المواطن ولا يتم تعريف هويته إلا داخل انتمائه الأولى للطائفة التى تعبر عنه وتمثله سياسيا، هذا من ناحية، كما ينتج عن هذا الوضع تقاسم للسلطة السياسية (أو الوجه الرسمى للقوة السياسية) فى الدولة بين الطوائف السياسية ويتم تشتيت وحدة الدولة الوطنية، هذا من ناحية ثانية، ومن ناحية أخرى وعلى المستوى الاقتصادى فإن هناك تلازم لوجود النظام السياسى الطائفى فى الدولة وسيطرة الطبقة البرجوازية وتفشى الفساد وضعف العدالة الاجتماعية(١٤).

تعد هذه بمثابة الحالة الأسوأ لتهديد كيان الدولة الحديثة أو تعتبر نشأة غير سوية للدولة، إذ يحاول المنتمون -كلهم أو جزء منهم- إلى نفس الطائفة الاستفادة من الحالة الانقسامية وتحويل العصبية إلى رابطة سياسية بمعنى تحقيق مطالب سياسية لمحاصصة أو طلب حصة تمثيلية فى مؤسسات الدولة والنظام السياسى الذى يضحى طائفيا قائم على المحاصصة الطائفية.

ثالثا: الدول العربية بين متطلبات الفاعلية وتحديات الطائفية

إن تشخيص واقع النظام الإقليمى السياسى العربى، وطبيعة الممارسة العربية فى الوصول إلى مجتمع ديمقراطي، تكشف عن محددات النهج الديمقراطي العربى، ويتلاحظ أن محاولات إضفاء الديمقراطية على نظم الحكم فى الوطن العربى تعتمد فى معظمها على الأخذ بالشكل الغربي للديمقراطية، بدون وجود تجربة عربية خالصة حتى الآن(١٥).

تعانى بعض الدول العربية من معوقات داخلية وتحديات خارجية لإحداث عملية التطور الديمقراطى نحو دولة مدنية حديثة لا تقوم على علاقات وروابط الطائفية السياسية، وتنبع هذه المعوقات من البيئة الداخلية للنظام السياسى أو ما يعرف بالسياق المجتمعى للنظام السياسى، وأيضا تهديدات البيئة الخارجية إقليميا ودوليا، وفى هذا الصدد وارتباطا بالظاهرة محل البحث، يمكن الإشارة إلى محدودية دور وحجم القوى الاجتماعية الحديثة وأدائها فى الوطن العربى، فالتكوينات الاجتماعية فى المناطق الحضرية لديها نزوع إلى التمركز حول الطبقة كوحدة أساسية للتكوين الاجتماعى، ومن ثم السلوك السياسى، أما التكوينات الاجتماعية فى المناطق الريفية فهى تكاد تكون أكثر تمركزا حول القبيلة أو العشيرة أو العائلة، فيما نجد التكوينات الاجتماعية فى المناطق البدوية لديها تمركز حول مفهوم القبيلة كأساس للتنظيم الاجتماعى، ومن ثم الولاء السياسى أيضا(١٦). وقد نجم هذا الوضع عن محدودية عملية التحديث وتأثير ظاهرة الاستعمار أو التدخلات الخارجية فى العديد من الدول العربية، وضعف مردود التحولات

الاقتصادية والاجتماعية التى طالت المجتمع العربى، فلم تكتمل خصائص النظم الديمقراطية فى النظام الإقليمى العربى، ولازالت الطائفية السياسية والاجتماعية مكون أصيل وقد اقترنت بعدم الاستقرار السياسى فى عدد من الدول العربية(١٧).

وبالرغم من أن منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية ترتبط بالأساس بالتكوينات الاجتماعية التي تقوم على أسس حديثة كالتعليم والمهنة والدخل والطبقة، ويفترض أنها تؤدى وظائفها فى التنشئة الاجتماعية والسياسية وتحقيق التكامل الوطنى وتكتيل المصالح وتمثيل المواطنين، وأن تكون مؤسسات وسيطة بين الدولة والمواطنين، إلا أنه قد انعكس تأثير التكوينات الاجتماعية التقليدية أو الأولية على منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، حيث أن هذه المنظمات الحديثة للمجتمع في العديد من الدول العربية تتأثر بدرجات متفاوتة بالتكوينات الطائفية التقليدية الدينية والأثنية والقبلية، ففي دول مثل العراق ولبنان والسودان نشأت أحزاب مرتبطة بالانتماءات الأولية وأصبحت تعبر عن طوائف سياسية بعينها، كما أن بعض النظم الحاكمة في بعض الدول العربية تشجع وجود مؤسسات مجتمع مدنى قائمة على الروابط المذهبية أو القبلية والعشائرية، وأحيانا أخرى وبسبب تكوينها الطائفى نجد الدولة ذاتها تدخل طرفا فى صراع مع مكونات المجتمع الأخرى(١٨).

تجدر الإشارة إلى أن أزمة الطائفية السياسية قد امتدت إلى أنحاء عدة من الوطن العربى ما بعد ٢٠١١، حيث انتشرت النزعة الطائفية بشكل خطير فى عدد من الدول العربية على المستويين السياسى أو المجتمعي من قبيل ما شهدته البحرين، وما زالت تعانيه سوريا واليمن، فضلا عن استحكام أزمة المحاصصة فى لبنان والعراق. ونجد أنه قد تضافرت فى هذه الدول مؤشرات ضعف الفاعلية من حيث:

- ضعف القدرة على تلبية الإحتياجات الأساسية للمواطنين، مثل التعلىم، الصحة، والخدمات العامة.
- شيوع الإحساس بانعدام الأمن وعدم القدرة على حماية الدولة من الإعتداءات الخارجية.
- ضعف الإداء الاقتصادى وعدم حل مشكلات التنمية السياسية.

تجدر الإشارة إلى أن الاحتجاجات الشعبية الأخيرة التى تشهدها كل من لبنان والعراق تعبر عن رفض الطائفية ومطلب إسقاط الشرعية عن النظم السياسية الطائفية والمتكرسة فى الدستور، كما أنها تهيأ الفرصة لإعلاء قيم المواطنة والاندماج المجتمعى، بدلا عن تعمد النخب السياسية إلى تعبئة المواطنين على أساس مخاطبة انتماءاتهم الأولية، وإثارة النعرات العصبية بين بعضهم البعض(١٩).

يتضح مما سبق أن الطائفية السياسية تعبر عن سلوك سياسي مقصود يستغل اختلافات النسيج الاجتماعى، إذ تعد هذه الاختلافات بمثابة البيئة المؤاتية لخلق الطائفية السياسية، ويعمل السلوك الطائفى على تسييس الانتماءات الأولية سواء لعوامل دينية أو ثقافية أو مذهبية أو قبلية وعشائرية فى المجال السياسى، ويحولها إلى ولاءات سياسية بما يتنافى مع جوهر مفهوم المواطنة فى دولة القانون والعدل. إذن تاريخيا؛ يعبر نشوء ظاهرة "الطائفية السياسية" –كما صنع تقسيم الوطن العربى– على حالة "مصطنعة" غير "متأصلة" وذلك بفعل عوامل خارجية وداخلية.

كما يعد العنف الطائفى أقدم وأخطر داء منيت به شعوبنا ودولنا العربية على اختلاف دوراتها الحضارية. ومع التغييرات التى اجتاحت النظم السياسية العربية بفعل اتساع حركة الاحتجاجات الشعبية فيها، برزت حالة من إعادة الفرز المجتمعى والسياسى وفق أسس الانتماء الطائفى والقومى والدينى. والواقع أن خطورة هذه الظاهرة قد انسحبت إلى قطاعات عديدة فى الدولة العربية المعاصرة ولاسيما المجتمع المدنى لتعانى هى الأخرى من حالة الاستقطاب الطائفى بصورة أو بأخرى.

المحور الثانى: عوامل تكريس الطائفية السياسية فى العراق:

يتناول هذا الجزء من الدراسة العوامل الخارجية والداخلية للطائفية السياسية الراهنة وخاصة إبراز المتغير الخارجى خاصة الدور الأمريكى فى إذكاء وإشعال عوامل الطائفية فى العراق ما بعد ٢٠٠٣. وهكذا يمكن تحديد هذه المحددات فى مجموعتين أحداهما خارجية والأخرى داخلية، وقد تضافرا معاً لإضفاء الطابع الطائفى على الدولة العراقية ونظامها السياسى.

أولا: العامل الخارجى والطائفية السياسية

مثلت دولة العراق لآلاف السنين مهد وموطن العديد من الجماعات العرقية والدينية التي شكلت سويا فسيفساء دينية وثقافية واجتماعية تعايشت أجزاؤها مع بعضها حتى صارت لاحقا جزءا محوريا من هوية الدولة الحديثة فى العراق(٢٠). ويضم العراق الحديث والمتنوع عرقيا ودينيا ولغويا العديد من الطوائف المسلمة والمسيحية، والعربية والكردية والتركمانية، حيث يوجد المسلمون الشيعة على المذهب الأمامي، وجزء قليل منهم من الأصول الإيرانية خاصة فى الشمال الشرقى فى العراق، والمسلمون السنة على المذهبين الشافعي والحنفى، وعدد قليل من الحنابلة، بينما الطائفة المسيحية مكونة من الكاثوليك، الأرثودوكس، والبروتستانت، وعدد قليل من الأقباط والسريان والكلدانيين والأرمن، كما يوجد أعداد محدودة من اليهود، والبهائيون، والصائبيون. وبخلاف ذلك تتوزع المكونات المجتمعية العراقية الرئيسة عرقيا بين العرب والأكراد وكذلك التركمان بنسبة أقل، وأن كان تمركز الأكراد فى منطقة جغرافية واحدة

ساعد على لتوحد قوميتهم، إلا أن عامل التجمع الجغرافى لم يمنع من وجود أزمات سياسية داخل الأكراد(٢١).

وقد كان للعوامل والمتغيرات الخارجية دورا كبيرا فى اصطناع وتأجيج الطائفية السياسية فى العراق وذلك فى ظل متغيرات التدخل الأجنبى وتهديدات البيئة الإقليمية. وتاريخياً؛ كرست ثورة ١٩٢٠ العراقية ضد الاحتلال البريطانى هوية وطنية جامعة، لكن المشاركة الجماعية فى الثورة لم تكن كافية لجعل الوحدة الجامعة سياقا متصلا وثابتا فى العراق الحديث، إذ سرعان ما بدأت المصالح والهواجس الطائفية بالظهور، ولم يكن لدى اللذين شاركوا فى الثورة من الشيعة والسنة تصورا لطبيعة توزيع السلطة فى الدولة العراقية الحديثة (ما بعد ثورة العشرين)، مما مثل فرصة مبكرة لدى العراقيين لترسيخ منطق فكرة "التمييز الطائفى" فى بناء دولتهم الحديثة. وظهرت محركات الطائفية خلال هذه الحقبة السياسية، وقد تم استدعاء الدين بإيعاز التأثير البريطاني الاستعمارى الذى دفع السلطة فى العراق لمواجهة مد النفوذ الجماهيري للقوى الفكرية والسياسية الجديدة، وإعاقة الديناميات الاجتماعية عن التطور(٢٢).

يتضح مما سبق الأسباب التاريخية لنشوء الطائفية المعاصرة فى العراق، مما وفر فىما بعد أساسا مقبولا لتعاظم دور التيارات سياسية دينية (سنية أو شيعية)، ناهيك عن وجود المكون الكردى.

ثانيا: التدخل الأمريكى وسياسات الطائفية السياسية

إن ما يشهده النظام الدولى وتداعياته على النظام الإقليمى العربى يساعد على تغذية الظاهرة الطائفية السياسية فى العراق، حيث أن العراق دولة تتسم بأهمية جيواستراتيجية فى المنطقة العربية وإقليم غرب آسيا، وفى هذا الصدد سوف يتم التركيز فى هذا الجزء من الدراسة على الدور الأمريكى وتأثيرات الحرب الأمريكية على العراق وغزوها فى ٢٠٠٣، إذ قامت قوات الاحتلال الأمريكى بسياسات غير مباشرة وأخرى مباشرة أدت إلى تحويل المجتمع العراقي إلى مجتمع تغلب علىه الطائفية السياسية، وما اقترن بها من فوضى وعدم استقرار وانفلات أمني، وتعطيل العملية السياسية، كلها تأثيرات عرقلت دون شك تأسيس دولة عراقية متقدمة. ويمكن أن نشير فى هذا الجانب إلى عدة سياسات وممارسات قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية لتساهم فى تأجيج المسألة الطائفية فى العراق ما بعد ٢٠٠٣، وذلك كما يلى:

- وضع قانون "إدارة الدولة الإنتقالية" لعام ٢٠٠٣، الذى حدد نظام الحكم جمهورياً اتحادياً فىدرالياً ديمقراطياً، وبالتالي فقد أسست الفىدرالية فى العراق، كما يلاحظ أنها حددت حدود الإقليم الكردي على أسس طائفية، وتنبع أهمية هذا القانون من تأثيره اللاحق على الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ الذي جاء فىه العديد من

النصوص المشابهة بما ورد فى هذا القانون مما أظهر جانبا آخر من أزمة الطائفية يتمثل فى الصراع السياسى بين المركزية والفىدرالية،

– تشكيل مجلس الحكم المؤقت من قبل بول بريمر Poul Bremer فى يوليو ٢٠٠٣، وتم توزيع عدد مقاعد المجلس، البالغ عددها (٢٥) مقعدا، على أسس الطائفة والعرق بين معظم مكونات العراق المختلفة، ثم إمتد هذا التوزيع الطائفى إلى مختلف الوزارات التي تشكلت، وبالتالي فقد أصبحت الإعتبارات الطائفية هي المعيار الأساسي لإختيار الأعضاء وذلك لأول مرة فى تاريخ العراق الحديث،

– تفكيك الجيش ومؤسسات الدولة الأمنية، فقد كانت هذه أولى الخطوات التي اتخذها ممثل الاحتلال الأمريكى بول بريمر – الحاكم المدني فى العراق –فى مايو ٢٠٠٣. وكان التقاعس الأمريكى عن منع جرائم القتل والتعذيب على أساس طائفى سببا فى تصاعد هذه الجرائم لصالح طوائف بعينها، وترسيخ الشعور لدى المواطنين بالخوف وغياب الأمن(٢٣).

كما أن إدارة الرئيس الأمريكى السابق دونالد ترامب عمدت إلى إحداث تغيير جذري فى نمط واتجاهات الصراعات الرئيسة فى الشرق الأوسط، ويتمثل ذلك فى استبدال قضية الصراع العربى الإسرائيلي كأولوية فى النظام الإقليمى العربى بقضية الصراع العربى الإيراني باعتباره القضية المحورية على أجندة السياسة الإقليمية، وإذا كان الصراع العربى الإسرائيلي قد اتخذ بعدا سياسيا وأمنيا فى جوهره، حيث أن الصراع العربى الإيراني قد اتخذ بعدا طائفىا فى المقام الأول على خلفية الصراع المذهبى الشيعى–السنى، وتقع كل من العراق وسوريا واليمن فى قلب التهديد المصاحب لهذا الصراع(٢٤).

فى ظل تسارع وتيرة السياسات الطائفية التى تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية إزاء احتلالها العراق، نتج عن هذه الوضع تداعيات كثيرة على الصعيد الداخلي فى العراق وقد تزايدت الهجرة الشرعية وغير الشرعية، وكذلك غياب الأمن الإنسانى مما هيأ البيئة المجتمعية لإحياء الانتماءات الطائفية والعرقية، وإلى تحول ولاء الأفراد من الدولة إلى الكيانات والجماعات الطائفية بل وترسيخ المسألة الطائفية على المستويين السياسى والاجتماعى. ومن التداعيات الإقليمية سعى إيران أن تستفىد من طبيعة متغيرات الفترة الراهنة التى تشهدها العراق ما بعد غزو ٢٠٠٣ وإقرار دستور ٢٠٠٥ والذى أتاح الصعود السياسى للمكون الشيعى العراقى، بعد معاناتهم من التهميش والإقصاء السياسى خلال حقبة زمنية وفترات حكم متعاقبة فى ظل الحكم الجمهورى. ويقابل ذلك أصوات وممارسات من النظام السياسى العراقى لإعلاء استقلالية وسيادة

دولة العراق وفك الارتباط مع دولة الجوار الإيرانية ورفض الطائفية العابرة للحدود الوطنية(٢٥).

يتضح مما سبق أن سياسات الطائفية السياسية التى عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تكريسها بعد غزوها وتدخلها العسكرى فى العراق، قد تسببت فى أن يعاني العراق منذ عقود وحتى الآن من فوضى سياسية وأمنية حقيقية انعكست نتائجها بشكل مباشر على كافة الجوانب والقطاعات فى الدولة العراقية، وبات يعيش العراق حالياً أزمة حقيقية على كافة الأصعدة والمستويات سواءً السياسية أو الاقتصادية أو الأمنية أو الاجتماعية أو الثقافية.

هكذا لا يمكن إغفال دور العوامل الخارجية سواء الدولية أو الإقليمية فى تأجيج المسألة الطائفية الراهنة، خاصة الدورين الأمريكى والإيرانى، فإن الولايات المتحدة عمدت إلى إحياء الطائفية وكان لها أهداف استراتيجية أبعد من الاحتلال الأمريكى للعراق فى ٢٠٠٣، حيث عقب غزو بغداد واسقاط النظام العراقى حيئنذ، قد حولت الولايات المتحدة الأمريكية "التعددية الطائفية" فى العراق إلى "طائفية سياسية" تؤدى إلى إضعاف قدرات مؤسسات الدولة العراقية، وتكون نواة لتفكيك الدول العربية المجاورة مما يمهد الطريق لإعادة رسم الخريطة السياسية للمنطقة بما يتماشى مع المصالح الأمريكية.

ثالثا: العوامل الداخلية والطائفية السياسية

يستعرض هذا الجزء من الدراسة الحالية مجموعة العوامل الداخلية التى هيأت البيئة لتكريس الطائفية السياسية فى العراق، كما أن بعضها يتداخل مع المحددات الخارجية، ومن ثم قد تكون هذه المحددات الراهنة نتجت عن الاحتلال الأمريكى للعراق، وسوف يتم التركيز هنا على العوامل الاقتصادية والثقافية، وكذلك عامل القيادة السياسية ومواقفها من مسألة إذكاء الطائفية أو إخمادها، وذلك كما يلى:

١. العوامل الثقافية:

يتسم المجتمع العراقى ثقافيا بأنه مجتمع أبوى يتكون من خليط من البنى الطائفية التقليدية بما تحمله من علاقات وقيم قبلية وعشائرية ودينية مستمدة من روابط الدم والمذهب كما سبق الإشارة إليها، وبنى حديثة تترابط فىما بينها لتنتج بنية اجتماعية جديدة، وتسود فى ظل هذه البنى قيم الخضوع والطاعة والعلاقات التراتبية الهرمية(٢٦).

وتتمثل أهم المتغيرات الدينية والثقافية لتأجيج الطائفية السياسية وبروز دور التكوينات العشائرية والقبلية فى العراق فى التالى:

- تعانى الثقافة السياسية فى المجتمع العراقى بفعل الغزو الأمريكى والأطماع الخارجية والأزمات الطائفية من شيوع قيم سلبية مثل تبرير الفساد السياسى وتجاوزات النخب السياسية، وعدم القبول بالتعددية الثقافية، وأزمة الشك وعدم الثقة بين الحكام

والمحكومين، وبين الطوائف نفسها وبعضها البعض، كذلك سيادة قيمة الطاعة فى دلالتها الدينية لا السياسية،

- تجذر السلوك السياسى حول إعلاء الأفراد لانتماءاتهم الأولية العشائرية أو المذهبية على الولاء للدولة. وكذلك جماعات المجتمع العراقي تعبر عن نفسها بالاحتفاظ بخصوصيتها وتراثها وطرائقها فى الحياة دون الشعور بأهمية الاندماج الوطنى فى دولة موحدة(٢٧).

كما دعمت الولايات المتحدة بروز العديد من القنوات الفضائية على أسس عرقية وطائفية، وأيضا كانت لجماعات وتيارات سياسية إضافة إلى قوى إقليمية كإيران وتركيا دور فى ذلك. وتقوم هذه القنوات بنقل الأحداث والأخبار من وجهة نظر طائفية لمحاولة كسب الأفراد من خلال خطابات تكرس لمفهوم الطائفية والعرقية، الأمر الذي أدى إلى اضعاف الإنتماء الوطني والقومي(٢٨).

تجدر الإشارة إلى أن الاحتجاجات الشبابية في بعض محافظات العراق في ٢٠٢٠ تعبر عن ثقافة سياسية مغايرة، إذ تنطلق من إعلاء التكامل الوطنى ورفض الطائفية.

٢. <u>العوامل الاقتصادية:</u>

إن الأزمة الحالية للاقتصاد العراقي ليست هي إلا نتاج تراكمات من سوء السياسات الاقتصادية على امتداد عقود منصرمة وأنها مرحلة من مراحل تداعيات الاقتصاد العراقي(٢٩).

إذ أن هناك واقع اقتصادى صعب ناتج عن انخفاض أسعار النفط وتخفيض الانتاج، مما يترتب عليه انخفاض في الموارد المالية لاعتماد الموازنة العامة على تصدير النفط الخام في تمويلها مما يضع الاقتصاد العراقى أمام تهديد العجز المالى المستمر من حيث ما يواجهه هذا الاقتصاد من قلة الموارد المالية ومشاكل الميزان التجارى(٣٠).

هذا بالإضافة إلى الفساد الإدارى والمالى، وزيادة النفقات العامة مقابل انخفاض الإيرادات والمتحصلات العامة للدولة، وكذلك غياب دور القطاع الخاص وعدم تفعيل القوانين الاقتصادية والتشريعات(٣١).

وبالرغم من أن العراق يعد بلد ذو وفرة اقتصادية أو ثريا وغنى بالاحتياطات والموارد النفطية، وكذلك عوائد المنافذ الحدودية لكن هناك عوامل ترتبط بالطائفية والتى تسببت فى أزمات اقتصادية هيكلية وعانت منها الدولة والمواطنين على حد سواء، ومنها:

- صعود الجماعات والأحزاب السياسية الطائفية منذ ٢٠٠٥ جعلها تنتهج زيادة الأعداد الهائلة للموظفين العموميين، واجتذاب ملايين العاطلين والخريجين وأدخلتهم إلى سوق العمل الحكومى فى قطاعات ومؤسسات الدولة لستحوذ على ولائهم السياسى

والتنظيمى وجعلهم ناخبين موثوقين أو أعضاء فى الميلشيات والجماعات المسلحة التابعة لبعض هذه القوى السياسية. حتى صار من يتلقوا رواتب وأجور ثابتة أكثر من (٧) مليون عراقى أى ما يقارب ¼ سكان العراق والتى أصبحت من أعلى نسب التوظيف فى العالم. وهكذا يذهب أكثر من ¾ الانفاق فى الموازنة إلى باب الأجور والراوتب ويزيد عما يخصص لتطوير البنية التحتية وقطاعات التعلىم والصحة،

- التوجه نحو الخصخصة بعد مرحلة صدام حسين والتى لم تكن إلا بمثابة نقل الملكية للقطاع الخاص وبالتوافق أثناء فترات تشكيل الحكومات وتقاسم الوزارات والمؤسسات حتى أن الفساد فى العراق يحمل سمة أنه عملية نهب عام ممنهجة[٣٢].

لذا فى ضوء التفسير الثقافى بجانب التفسير الاقتصادى لطبيعة الدولة الريعية فى العراق قد تستطيع النخبة الحاكمة أن تسيطر على المجتمع وتخضعه لسلطتها، وتحقق القدرة على استيعاب الانتماءات الأولية وتجاوزها تارة، وتخفق فى عدم القدرة أو الفاعلية تارة أخرى، بمعنى أن الوضع الاقتصادى المتدهور فى العراق لا يعبر عن سوء سياسات اقتصادية، بقدر ما يعبر عن نهج سياسى تسلكه القوى السياسية والحزبية منذ ٢٠٠٥.

٣. <u>عامل القيادة السياسية وتغيرها:</u>

تعمدت الولايات المتحدة تسييس المكونات والانتماءات الأولية الطائفية (دينية، عرقية، قبلية، عشائرية)، ورغم أن هذه التكوينات والانتماءات لها جذورها فى المجتمع العراقى، فإن الولايات المتحدة الأمريكية عمقت الصراعات فىما بينها، وذلك من خلال سياسات وممارسات عديدة، منها: ترسيخ المحاصصة الطائفية فى تركيبة بعض المؤسسات السياسية التى تم تشكيلها فى مرحلة ما بعد صدام حسين، بل وترسيخها فى بنية الدستور العراقى الجديد ٢٠٠٥، الأمر الذى أسهم فى إحياء وتعميق الانتماءات الأولية على حساب الانتماء الوطنى، وأسهم ذلك فى خلق بيئات مواتية لتمدد ظاهرة الميلشيات المسلحة والتنظيمات الجهادية الإرهابية مثل داعش وغيره[٣٣].

فوفقا للدستور الفيدرالى الحالى فى العراق تم توزيع المناصب الرئيسية الثلاثة، وهي: منصب الرئاسة، ورئاسة الوزراء، ورئاسة البرلمان، بين الطوائف الثلاثة الأكبر حجما ممثلين فى العرب السنة والشيعة والأكراد؛ حيث أن منصب رئاسة الوزراء، والذي يعد أهم المناصب الثلاثة نظرا إلى كون النظام السياسى العراقي نظاما برلمانيا، كان لصالح الطائفة الشيعية، بينما ذهبت رئاسة الجمهورية إلى الطائفة الكردية على الرغم من كونها أصغر الطوائف الثلاثة حجما، لكن قد نُرجِع ذلك إلى أن ذلك المنصب هو شرفى بالأساس فى النظم البرلمانية، لذلك تم إعطائه للطائفة الأصغر حجما، بينما أصبح منصب رئيس البرلمان للطائفة السنية[٣٤].

وببروز الأحزاب الطائفية انعكس تأثير المنظور الطائفى على القضايا الوطنية، وقد قامت هذه الأحزاب بدورها بتعميق الشعور والإنتماء الطائفى، لكي تصبح الطائفة كتلة إجتماعية سياسية تقاد وفقا لشعارات وزعامات طائفية. كما أنها تبنت نظاما إنتخابيا يقوم على التمثيل النسبي، وتم إعتبار العراق دائرة إنتخابية واحدة، مما يشجع الطائفية ويعزز الإنقسامات الإثنية والمذهبية، وذلك لأن هذا النظام يسمح للمناطق المختلفة فى أن تتنافس بقوة ضد بعضها البعض من أجل التمثيل فى الحكومة، كما تعتمد نسبة تمثيل طائفة معينة فى البرلمان على مدى مشاركة هذه الطائفة فى الإنتخابات، ومن ثم فإنه إذا قامت طائفة معينة بالإشتراك بنسبة تقل كثيرا عن نسبتها إلى باقي الطوائف المختلفة فإنها لن تحصل على التمثيل، وبالتالي فقد هدفت الولايات المتحدة إلى إقامة هذا النظام لتعزيز الطائفية(٣٥).

كما أن هناك تغير بين طبيعة العنف الطائفى خلال الاحتلال الأمريكي عن فترة ما قبله فى العراق من حيث وجود إستقرار نسبى خلال فترة صدام، ثم حدوث تدهور فى الإستقرار المجتمعى مع بداية الاحتلال، إلى أن وصل الأمر لنشوب حالة من العنف الطائفى عام ٢٠٠٦. ويرجع ذلك إلى أن الاحتلال إتخذ مجموعة من التدابير والإجراءات التي تقنن التعددية الطائفية، مما قد أثار ذلك شعور الأطياف المختلفة تجاه بعضها البعض(٣٦).

يستخلص مما سبق أن وجود التعددية أو التنوع الدينى واللغوى والعرقى قد أثرى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فى العراق، فى ظل وجود قيادة سياسية ذات توجه قومى تدفع باتجاه بناء الدولة الوطنية التى ترفض الطائفية، وأن كانت قد استوعبت المكونات المجتمعية فى إطار قواعد اللعبة السياسية، لذا فأن توظيف هذا التنوع منذ دستور ٢٠٠٥ فى إطار الطائفية السياسية وتحويل النظام السياسى العراقى إلى نظام قائم على المحاصصة السياسية تستفيد منه القوى والأحزاب السياسية.

رابعا: تداخل العوامل الداخلية والخارجية

إن الاحتلال الأمريكى والسياسات التى طبقتها الولايات المتحدة الأمريكية وبفعل وجود البيئة الداخلية الحاضنة للصراع الطائفى وتحول ولاء الأفراد إلى الانتماءات الأولية والجماعات دون الدولة الوطنية، قد استطاعت أن تعمل على تغييب فاعلية الدولة وقدرتها، فقد تركّزت مقاربة بناء الدولة فى العراق حول إيجاد ممثلين طائفيين أكثر من تركيزها على التغلّب على الانقسامات الطائفية المستحكمة فى القواعد والممارسات الخاصة بالعملية السياسية. مما انعكس سياسيا على التوتّر بين المستويات المركزية والفيدرالية، وتشكيل النخبة السياسية، ومستويات المشاركة الانتخابية وطبيعة الثقافة السياسية السائدة سواء على مستوى النظام السياسى أو فى أوساط شعبية متعددة ما

بين الطائفية والديمقراطية، كما تتصارع القوى والأحزاب الطائفية على السلطة والموارد والمكانة السياسية، واجتماعيا تزداد الانقسامات الطائفية عمقاً، واقتصاديا تترسّخ تأثيرات السلطوية القائمة على الاقتصاد الريعي وسياسة الإقصاء أكثر فأكثر وانتشار الفساد(٣٧).

وثمة تداخل فى العوامل الداخلية والخارجية فى تكريس الطائفية فى دولة العراق. ومن مظاهر ذلك ما يلى:

- إن مساعي الحكومات المتعاقبة لم يكن لها أي تأثير فى المصالحة الوطنية أو تهدئة أعمال العنف الطائفى(٣٨).
- يميل النظام الانتخابي الحالي لصالح المنافسة فى الدوائر الانتخابية الكبيرة(٣٩).
- لايزال العنف والتوتّر بين السنة والشيعة والأكراد وكذلك بروز تنظيم داعش يهدّد استقرار العراق وديمقراطيته الهشَّة، وعند تتبع واقع العراق باستثناء إقليم كردستان سيتبين أنه لم يعرف الاستقرار منذ الاحتلال الأمريكى فى ١٠ أبريل ٢٠٠٣(٤٠).

هكذا ترتب على الاحتلال الأمريكى للعراق وتفاقم الطائفية السياسية وتعدد الصراعات الداخلية تعطيل فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما وأن خطط إعادة الإعمار لم تحقق الأهداف المرجوة منها، نظرا لما شابها من فساد وجوانب قصور ومشكلات طالت التمويل وترتيب الأولويات وتنفيذ المشروعات وممارسة الرقابة والمحاسبية، كما تفاقم الإحساس بانعدام الأمن وتفشى الفقر(٤١).

يظهر جليا مما سبق أنه هيكل وتفاعلات النظام السياسى وصنع السياسة العامة واتخاذ القرارات فى العراق قد تأثرت جميعا بالطائفية السياسية والتى عمد لتأجيجها الاحتلال الأمريكى وترسخت فى الممارسة والسياسات التى تتبعها النخب والقوى السياسية ذات المصلحة من وجود النزعة الإثنية أو الطائفية، فقد فشلت النخب السياسية العراقية المتعاقبة فى تطوير نظام للحكم شامل للجميع يمانع الانقسامات الداخلية، والحيلولة دون حدوث المزيد من التشرذم والانغماس فى الهويات الطائفية، أذ لعب التدخل الأجنبي والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية قد لعبت دورها فى جعل شعب العراق أقل اندماجا وانتماءٍ لفكرة الدولة، الأمر الذي نجم عنه ضعف الكيانات السياسية القائمة ذاتها.

ومع تولى الرئيس الأمريكى جو بايدن هناك تطلعات إلى انتهاج الإدارة الأمريكية الجديدة سياسة تدعم الحوار والاعتدال وتعزز الاستقرار فى العراق.

المحور الثالث: انعكاسات الطائفية السياسية على فاعلية الدولة العراقية:

إن أزمة الطائفية السياسية تؤثر على جوهر فكرة الدولة ذاتها، وتهيأ لها الشروط التى توفرها ممارسات الدولة المختلفة عبر مؤسساتها المختلفة، بمعنى آخر أن ثقافة النظام السياسى يمكن أن تصبح هي الثقافة السائدة فى المجتمع، وتسمح بتجدد النخب السياسية، بالإضافة إلى قضايا ومحتوى السياسات الداخلية والخارجية العامة، وسلوك النظام وديناميكياته قد تكون أما عوامل لإشعال الطائفية أو محددات للبناء الديمقراطى السليم. ومع التركيز على الأداء الحكومى، والأداء التشريعى، والقضاء، والقدرة على مواجهة المشكلات السياسية والاقتصادية، والقدرة على الحد من الفساد، وغير ذلك، وسوف يتم استعراض واقع فعالية الدولة العراقية وقدرتها فى ظل الطائفية السياسية، ومن ثم الانعكاسات على الانتخابات العامة الأخيرة فى ٢٠١٨.

أولا: تداعيات الطائفية السياسية على الأداء المؤسسى

أدت الطائفية السياسية إلى تواضع فاعلية الدولة، ويظهر ذلك جليا من خلال أداء النظام السياسى والحكومات المتعاقبة فى العراق منذ دستور ٢٠٠٥، والذى وضع فى ظل الاحتلال الأمريكى، وتدنى قدرة الدولة على تلبية الإحتياجات العامة لمواطنيها، وضعف الوظائف الأمنية والاقتصادية.

١. الأداء البرلمانى:

انعكست المحاصصة على أداء السلطة التشريعية فى ضعف ممارسة الدور الرقابى، لتقود إلى عدم إدراك البرلمانيين للفصل بين السلطات وتدخلهم فى عمل السلطة التنفيذية، مما ولد عملية ضغط قصوى ضمن مفهوم المحاصصة على السلطة التنفيذية بما يحقق المصالح الحزبية أو الفئوية، وهذا أفقد البرلمان قدرته على ممارسة دوره الرقابي السليم على أداء الحكومة العراقية، وقد أدى ذلك إلى سن البرلمان لقوانين تتعارض مع الدستور العراقي ولا تتفق مع التوزيع العادل للموارد والمصلحة العليا للبلاد، مثل قانون الموازنة، وحصة كردستان فيه، وتحكمها فى الواردات النفطية على حساب الحكومة الاتحادية حيث تحصل الدولة فقط على ما يعادل قيمة (٢٥٠٠٠٠) برميل، فى حين الدستور ينص على توزيع الواردات، وبأن النفط والغاز ملك لكل العراقيين[٤٢].

٢. الأداء الحكومى:

تولد الحكومات العراقية المتعاقبة الحالية وسط مشكلات بنيوية، وفى بيئة سياسية مضطربة، تقوم على المحاصصة التي تكونت فى هيكل النظام وبنيته وتفاعلاته، من خلال اقتسام السلطة وفق أسس طائفية-عرقية، وتفاهم بين النخب الحاكمة يلزمهم باحتكار السلطة، مما جعل النظام يخضع إلى عملية دوران النخب والقوى السياسية نفسها، يكون نظام اوتقراطي أقرب منه إلى نظام ديمقراطي على الرغم من وجود الأسس الديمقراطية التي يرتكز عليها، فعانت الحكومات العراقية المتعاقبة من تدنى قدراتها على تلبية الاحتياجات الأساسية. ولم تقتصر المحاصصة على الجانب الداخلي، بل أصبحت خارجية، فالحكومات التي تعاقبت لم تصل إلى السلطة إلا فى ضوء هذه المحاصصة الإقليمية-الدولية، وأي إخلال بها، سينعكس على الاستقرار السياسى. ليتصدر المشهد التدخلات الأمريكية - الإيرانية وصراعاتهما وتوافقاتهما على الساحة العراقية(٤٣).

٣. الأداء الاقتصادى:

توضح المؤشرات المالية الراهنة أن الدخل القومى العراقى لا يغطى إلا أقل من نصف حاجاتها المالية مما دفع هذا العجز أن يؤدى إلى تأجيل الحكومة لالتزاماتها المالية المباشرة بما فيها الاستثمار الداخلى ودفع رواتب موظفى الدولة والتوجه إلى الدين العام الداخلى والخارجى وتعطيل فرص التنمية فى العراق. يذكر أنه قد بلغت المتحصلات والعائدات النفطية طول عام ٢٠١٩ تصل إلى (٦,٥) مليار دولار شهريا يضاف إليها ما يزيد على مليار دولار شهريا غير نفطية، وكانت موازنة الدولة العامة تزيد عن (١٠٠) مليار دولار وتغطى كل حاجات الدولة المالية ولكن على أثر انهيار أسعار النفط وتراجع الانتاج العراقى بسبب اتفاقية الدول المنتجة والمصدرة للنفط "الأوبك" فى ظل كورونا مما خفض الانتاج العراقى إلى ما يقارب النصف، أدى ذلك إلى تفاقم العجز المالى العراقى. كما يذكر أنه فى ديسمبر من العام ٢٠٢٠ خفض البنك المركزى قيمة الدينار العراقى مقابل الدولار الأمريكى.

تجدر الإشارة إلى أن الموزانة العامة للعام المالى الحالى ٢٠/ ٢٠٢١ تتضمن اتجاهين متناقضين أولهما يتمثل فى اتجاه انكماشى قائم على تقليص الرواتب لما يقرب من أربعة ونصف مليار دولار أمريكى، والآخر توسعى لأغراض استهلاكية غير انتاجية وبشكل يفوق الاتجاه الانكماشى، كما هناك مؤشرا لارتفاع الاقتراض الداخلى العام(٤٤).

يتضح مما سبق أن السياسات والممارسات التى اتخذها النظام السياسى العراقى قد أدت إلى التدهور الاقتصادى وما تزال الكثير من هذه السياسات الطائفية قائمة إلى الآن فى الدولة العراقية.

ثانيا: بروز التهديدات الأمنية والأزمات المجتمعية

يعانى العراق من العجز عن مواجهة الفساد السياسى والإدارى، وتواضع المجتمع المدنى الفعال، وبروز التهديدات الأمنية الداخلية، كما أظهرت تواضعا إلى حد ما فى مواجهة جائحة كورونا، ويمكن استعراض ذلك على النحو التالى:

١. العجز عن مواجهة الفساد السياسى والإدارى:

إن الاحتجاجات التي انطلقت فى بداية أكتوبر ٢٠١٩ مدفوعة أساسا بالمطالب الاجتماعية والاقتصادية، ورفض انتهاكات السيادة، وتعبر عن السخط الشعبي من سوء تطبيق الحوكمة، والرفض العام للفساد المستشري فى العديد من مؤسسات الدولة، ففى مقياس مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٨ حقق العراق (١٨) درجة من (١٠٠) درجة، وجاء بالمرتبة (١٦٨)[٤٥]. وبالمثل كان العراق قد حصل على (١٨) درجة خلال العام (٢٠١٧) وجاء بالترتيب (١٦٩) من أصل (١٨٠) دولة، وأشار التقرير بأنّ العراق تعد من أسوأ الدول أداءًا على مؤشر الفساد العالمي، حيث تعاني من مؤسسات عامة ضعيفة، ونزاعات داخلية وحالة من عدم الاستقرار العميقة. مؤكداً أن هذه الظروف تعزز من انتشار الفساد الذي يساهم بدوره فى إضعاف الدولة والقضاء على كافة أشكال الحوكمة الرشيدة. وبسبب تفكيك بعض أجهزة الدولة ومؤسساتها السياسية الرئيسة وما ترتب على ذلك من فراغ سياسى وأمنى وغياب سيادة القانون وتصاعد أعمال العنف والإرهاب وغياب أو ضعف المؤسسات وآليات المراقبة والمساءلة، وتكالب النخب على المصالح الشخصية والطائفية الضيقة بسبب كل ذلك وغيره استشرى الفساد فى العراق وتغلغل فى كثير من الأجهزة والمؤسسات لدرجة أنه تحول إلى مؤسسة ضخمة ونافذة. وقد طال هذا الفساد الجيش العراقى الجديد، والمؤسسات الأمنية. وعلى خلفية ذلك، فقد جاء العراق ضمن قائمة أسوأ الدول من حيث انتشار الفساد كما أشرنا آنفا[٤٦].

٢. غياب المجتمع المدنى العراقى:

شكل غياب المجتمع المدنى معوقاً رئيسياً للتحول الديمقراطى، ويُفسر ذلك بسبب السلطوية الفردية التى سادت العراق لعقود من الزمن، وكذلك بسبب الغزو الأمريكى للعراق وما أسهمه هذا الاحتلال من تدمير البنية التحتية والمرافق العامة، كما أسهم فى تدمير رأس المال البشرى للمجتمع العراقى فى ظل تغذية النزعات والصراعات الطائفية

فى العراق، وقد اصبحت منظمات المجتمع المدنى مجرد امتدادات للتكوينات العرقية والطائفية[٤٧].

٣. العجز عن مواجهة جائحة كورونا:

استحكمت أزمة صحية وطبية ناجمة عن عدم كفاية الاستجابة لمواجهة جائحة كورونا كوفيد-١٩، وإذا كانت الجائحة قد خففت من حدة الاحتجاجات لكن لم تنهها[٤٨]، وقد شهدت الأرقام ارتفاعا ملحوظا فى الإصابات اليومية لاسيما منذ بداية يونيو ٢٠٢٠، إذ تجاوز المؤشر الألف إصابة يومية، ناهيك عن عودة موجة ثانية من الوباء يهدد مرة أخرى باكتظاظ المستشفيات، ولجوء الحكومة إلى العزل المناطقي، وتفاقم معاناة القطاع الصحي نتيجة نقص التمويل وسوء الخدمات[٤٩].

٤. التهديدات الأمنية:

فى الجانب الأمني تواجه العراق تهديدات الإرهاب والعنف وإنعدام الشعور بالأمن، حيث أن التحدي الأبرز أمام الحكومات العراقية، والذي له صلة وثيقة بالاستحقاقات الأمنية والسياسية وحتى الاقتصادية، هو كبح جماح الجماعات المسلحة فى البلاد فبعضها ينافس ويتحدى سلطة الدولة، فالمهمة الحكومية الرئيسة تتجسد بضبط حركة وسلوكيات الفواعل غير الحكومية (من فصائل وجماعات مسلحة)، كما باتت هذه القوى تمتلك قوة عسكرية كبيرة ودورا منحهم حرية الحركة والفعل والتأثير والنفوذ على على المستوى السياسى، وأمنيا فالحكومة الحالية تحتاج إلى بسط سلطتها على قوات الأمن العراقية من أجل تحقيق الاستقرار الحقيقي فى البلاد، فالعراق مثقل بوجود عدة وحدات شبة عسكرية مختلفة تضعف من قوة الدولة، ويرجع ذلك جزئيا جيشه النظامي، اذ تم تفكيك الجيش النظامى العراقي فى ٢٠٠٣ كجزء من سلوك الغزو الأمريكي فى عملية إزالة إرث نظام صدام حسين، وإعادة بناءه بعد ذلك[٥٠]. غير أنه كان لا بد من تدعيم وتقوية الجيش بعد أن انهار فى وجه هجوم تنظيم الدولة الإسلامية بالعراق وبلاد الشام (داعش) عام ٢٠١٤. إلا أنه تم إنشاء قوات الحشد الشعبي، الذي نظم بقانون ٤٠ لسنة ٢٠١٦ ولها أجنحة سياسية موالية لإيران، ليبرز هنا دور الفصائل والميليشيات

المسلحة الشيعية فى مواجهة الإرهاب خاصة فى حرب تنظيم داعش[٥١]. مما يعمق من وجود الميلشيات المسلحة التى تضر بالشأن العراقى العام.

هذا هو واقع العراق فى الظروف الراهنة فى ظل الطائفية السياسية التى عمدت الولايات المتحدة إلى إشعالها بغزوها للعراق، وساعدها فى ذلك وجود بيئة مؤاتية لاندلاع الأزمة الطائفية، أذن؛ تعد ظاهرة الطائفية السياسية فى العراق هى بمثابة ظاهرة اجتماعية تاريخية مصطنعة وليس متأصلة، حركتها التدخلات الخارجية، ووجدت فى ظروف التخلف السياسى والتراجع الاقتصادى. ولمواجهة هذه الظاهرة لا بد من وجود قوى ديمقراطية تؤمن بالقيم التى تعنى بالعدالة والحرية والمساواة، وتعلى من التسامح الدينى والفكرى والسياسى ونبذ العنف، والتصدى للإرهاب والتطرف الراديكالى، وشيوع ثقافة سياسية مشاركة وإيجابية، وفك الارتباط والتبعية للقوى الكبرى والإقليمية أو تخفيف حدة التدخلات الخارجية. وصولا لعقد اجتماعى جديد فى العراق يقوم على الحوكمة وحسن إدارة شئون الدولة والمجتمع. أنها عملية طويلة ومعقدة للغاية بلا شك.

ومن الضرورى أن تتخذ دولة العراق إجراءاتٍ طويلة الأمد لخلق مؤسسات شفافة ومسؤولة، وتحسين السياسات العامة ومحاربة الفساد، والسماح للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني بالمشاركة الفعالة فى هذا الدور.

ثالثا: آفاق التطور الديمقراطى وفاعلية الدولة فى العراق

تختلف تجربة الانتخابات البرلمانية والبلدية فى الدول والمجتمعات الطائفية عن باقى الدول، كون هذه الدول تعانى من اقتتال أو صراعات حادة وتمر بأزمات تقاسم القوة السياسية بوجهيها (السلطة والنفوذ). مما يعنى تأثير المحاصصة الطائفية على عملية المشاركة السياسية. ويمكن إيضاح ذلك فى ضوء الانتخابات التشريعية السابقة التى جرت فى مايو ٢٠١٨ في العراق.

يتكون المجلس التشريعى العراقى من (٣٢٩) عضوا وبدوره ينتخب مجلس النواب كل من رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية العراقيين. وتعد انتخابات ٢٠١٨ هى الرابعة منذ الاحتلال الأمريكى للعراق فى ٢٠٠٣ وبعد دستور ٢٠٠٥، وثانى انتخابات تشريعية منذ الانسحاب الأمريكى فى ٢٠١١، وقد جرت الانتخابات السابقة بصورة منتظمة دوريا ما بعد الاحتلال فى سنوات: ٢٠٠٦، ٢٠١٠، ٢٠١٤، وربما سبب ذلك هو حرص النخب الطائفية الجديدة على الحفاظ على مكانتها ومكاسبها السياسية ما بعد سقوط نظام صدام حسين[٥٢].

يسجل العراق انخافضا فى نسب المشاركة فى الانتخابات التشريعية حيث كانت فى الانتخابات الدورية السابقة ٢٠٠٦، ٢٠١٠، ٢٠١٤ هى ٧٦,٤% و٦٢,٤% و٦٠% على التوالى، وهكذا يمكن تفسير وفقا للعوامل الطائفية وتداعياتها على الحياة السياسية

فى العراق[٥٣]، حيث سجلت الانتخابات التشريعية الأخيرة فى ٢٠١٨ انخفاضا ملحوظا وجاءت المشاركة الانتخابية بنسبة ٤٤,٥٢% فقط[٥٤].

ومن الأسباب المفسرة لتراجع نسبة أو معدل المشاركة الانتخابية بشكل واسع فى الانتخابات التشريعية الأخيرة ما يلى:

- فقدان الأمل عند أغلب المواطنين العراقيين بعدم الجدوى من المشاركة فى الانتخابات فى ظل استمرار تردى الأوضاع وتفاقم الأزمات والمعاناة فى الخدمات والمرافق العامة،
- ظاهرة الفساد المالى والإدارة وسيطرة بعض الأحزاب السياسية والنخب بعينها (عدم تدوير النخبة السياسية) على وزارات وهيئات مما يعنى تكرار نفس الوجوه مع كل استحقاق انتخابى أو تعديل وزارى،
- حالة التشرذم والانقسام السياسى المستمرة بين الأحزاب والقوى السياسية عينها، وتفضيل بعض قيادات هذه القوى مصالحها الشخصية الضيقة،
- عدم تجاوب المواطنين مع دعوات المرجعية الدينية لذهاب الناخبين إلى مراكز الاقتراع وانتخاب الوجوه الجديدة ومن يشهد لهم بالكفاءة والنزاهة، وعدم انتخاب من يراهم الشعب فاسدين، وعدم القبول بالاملاءات الخارجية لبعض الشخصيات والنخب السياسية، ويرجع عدم التجاوب إلى أن عمليات الانتخاب والاختيار تنحصر بصورة مغلقة فى ظل الطائفية السياسية[٥٥].

تجدر الإشارة أن هذه الانتخابات قد فازت بها كتلة "سائرون" بزعامة السيد "مقتدى الصدر" بواقع ٥٤ مقعدا نيابيا، والحصول على أكبر عدد من المقاعد، وهنا توجد ملحوظة فريدة لا تتكرر فى الشأن العراقى كثيرا، وهى أن السيد (الصدر) لم يترشح فى هذه الانتخابات، ولسبب ذلك وبرغم زعامته للكتلة الفائزة لكن لا يمكن أن يترأس الحكومة، وهنا تظهر جليا علاقات النفوذ (أو القوة السياسية فى شكلها غير الرسمى) حيث أن زعيم التيار الصدرى وبرغم عدم توليه مناصب فى السلطة السياسية العراقية، لكنه يمتلك نفوذا شعبيا ومرجعيا ووطنيا واسعا، كما أنه يحظى بالقبول والاحترام من الشعب العراقى[٥٦].

تجدر الإشارة إلى أنه، وبسبب الأزمات السياسية وخاصة فى ظل مظاهر الطائفية السياسية وتشابكاتها الداخلية والإقليمية والدولية، ووجود سخط شعبى على الحكومة الحالية، شهدت العراق انتخابات برلمانية مبكرة، فى أكتوبر ٢٠٢١. فاز فى هذه الانتخابات التيار الصدرى بالأكثرية النيابية بعدد (٧٣) مقعدا من أصل (٣٢٩) مقعدا يتكون منها البرلمان العراقي، ويعزو ذلك إلى فهم هذا التيار السياسى "مزاج الشارع العراقى" واستفادته من سلبية "كتلة الأغلبية الصامتة" وقدرته على إدارة العملية الانتخابية مرة تلو الأخرى، فهو التيار الوحيد بين كل القوى السياسية في العراق الذي يحصد تصاعديا المزيد من المقاعد في البرلمان[٥٧].

الخاتمة:

تتحول الطائفية السياسية إلى خطر حقيقي يهدد التجانس الاجتماعي وكيان الدولة، إذ تقترن الطائفية فى حالتها السياسية بضعف الاندماج فى المجتمع بسبب قيام الجماعات ذات الانتماءات الأولية المختلفة بإعلاء قيمة الهويات الفرعية، وهو ما يجعلها مع مرور الوقت غير قادرة على الاندماج فى هوية وطنية واحدة تحقق الانسجام والاستقرار والتعايش السلمي فى ظل وطن ديمقراطي.

فى ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج تتعلق أساسا بمحاولة الإجابة على سؤال الدراسة الرئيسى وتساؤلاتها الفرعية، تبين وجود علاقة قوية بين الطائفية السياسية التى تشهدها الدولة العراقية، وبين ضعف فاعلية وقدرة هذه الدولة العراقية، حيث أن هناك تواضعا فى فاعلية الدولة من خلال نظامها السياسى والحكومات المتعاقبة منذ دستور ٢٠٠٥، والذى وضع فى ظل الاحتلال الأمريكى وسياسات تكريس الطائفية، وتدنى قدرة الدولة على تلبية الإحتياجات العامة لمواطنيها، وضعف الوظائف الأمنية والاقتصادية حتى كتابة هذه الدراسة عام ٢٠٢١. ويتضح من ذلك أن التشخيص الأكثر ملاءمة لأزمة الدولة فى العراق هو تضافر المحاصصة الطائفية مع التدخلات الخارجية، فالعاملان أديا إلى بلوغ البلاد المأزق الذى تراوح فيه.

كما اتضحت صحة فرضية الدراسة، إذ تعتبر الطائفية السياسية من أبرز الأزمات التى تواجهها دول الجنوب بشكل عام، والعراق بصفة خاصة فى مراحل تطورها السياسية، حيث أنه فى ظل تقاسم طائفى للسلطة والنفوذ، تواجه الحكومات العراقية المتعاقبة أزمات عدة تتعلق بمرحلة الإعمار والإصلاح السياسى، والتحديات الأمنية وبروز تنظيم داعش الإرهابى، وقد ظهر أن الطائفية السياسية قد انعكست أيضا على تعطيل مؤسسات الدولة العراقية وتسترها على الفساد السياسى والمؤسسى، ومن ثم إضعاف الأداء الحكومى وإعاقة مؤسسات الرقابة على أداء دورها فى تطوير الجهاز الحكومى، وتردى سوء الأوضاع العامة وخاصة فى قطاع الصحة والمرافق الأساسية، وغيرها. وإذا استطاعت الدولة معالجة هذه الأزمة وتجاوز التحديات، كلما كان ذلك مؤشراً على فاعليتها.

فى ضوء ذلك يمكن تقديم عدة توصيات للخروج من أزمة الطائفية وتأسيس دولة وطنية حديثة كما يتطلع لها العراقيين والنظام الإقليمى العربى، وتقوم على مبادئ المواطنة والعدل والتنمية المستدامة، وذلك كما يلى:

١. أهمية تطوير المؤسسات العراقية لسياسات وطنية وضوابط ومبادئ المواطنة العراقية بما يجعل الانتماء الأعلى للوطن العراقى، وهو ما يتطلب تطوير الخطاب

الإعلامى وترسيخ ثقافة سياسية موحدة فى الممارسة السياسية الفعلية لتحقيق هذا الهدف فى العراق.

٢. ضرورة تطوير النخبة الحاكمة فى العراق من خلال إيجاد فاعلية سياسية (قوى وأحزاب سياسية وشخصيات) لديهم حد أدنى من القناعة بالديمقراطية وجدواها، ولديهم القدرة على بناء نوع من التوافق السياسى لدرء مخاطر الطائفية والمحاصصة السياسية.

٣. اعتراف الفاعلين السياسيين العراقيين بالتعددية الإثنية والدينية واللغوية والعشائرية وكل أنواع الانتماء الأخرى. ولكن فى إطار التنوع والاختلاف بمعنى استيعاب الدولة لكافة الانتماءات الأولية فى الجماعات السياسية المكونة للمجتمع.

٤. إقامة حوار جاد ضمن إطار ديمقراطى والبحث عن المصالح العامة دون التقيد بالمصالح الشخصية الضيقة أو مصالح الكتل السياسية وداعميها الخارجيين، وبناء أطر سليمة للحوكمة وإدارة الموارد ومكافحة الفساد وتشريعات تواجه تعارض المصالح.

٥. ثمة حاجة ماسة إلى إجراء تعديلات دستورية، وتطوير نظام انتخابى وتقسيم الدوائر الانتخابية يتسم بالانصاف للتكوينات الاجتماعية وفئات المجتمع العراقى، على أن يكون نظام حر وعادل ونزيه.

٦. ضرورة تجديد الحياة الحزبية والسياسية، مع إصدار قانون جديد للأحزاب السياسية، وتوزيع السلطة على أساس الجغرافيا وليس على أساس الهويات الطائفية والإثنية.

٧. إعادة الاعتبار للثقافة والقيم المدنية ودعم منظمات المجتمع المدنى.

٨. تصدى الحكومة للمشكلات الداخلية المعقدة التى ترهق كاهل العراقيين وعلاجها وإيجاد حل لها، وبما يساهم فى مواجهة ظاهرة الهجرة والنزوح للعراقيين.

٩. الاستمرار فى مواجهة تنظيم داعش فكريا وأمنيا، والتحوط عسكريا لتمددها مرة أخرى من خلال الجوار السورى أو التركى، والحيلولة دون استفادة تنظيم داعش من ظاهرة الطائفية أو يجد هذا التنظيم الإرهابى حاضنة مجتمعية فى بعض الطوائف السياسية.

١٠. فى ظل بيئة إقليمية ودولية مضطربة وغير مستقرة، من الضرورى أن يتم إعادة تعريف وتحديد العلاقات والتوازنات الخارجية مع دول الجوار خاصة إيران وتركيا والدول الخليجية العربية، وكذلك التشاور مع الإدارة الأمريكية الجديدة مع الحرص على الاستقلالية فى إدارة الشأن الداخلى.

١١. الأخذ بمبادئ فاعلية الدولة فى الإدارة العامة من خلال إعمال القانون وقيم الجدارة والاستحقاق وتطبيقها فى المناصب العامة للدولة، والحرص على تطوير المؤسسات العامة كمتطلب وطنى، وعدم التسامح مع الفساد استناداً إلى أى مبرر.

هوامش الدراسة

1 Skocpol, Theda, Bringing the State Back in: Strategies of Analysis, in: Evans, B. Peter, Rueschemeyer and Skocpol, Theda "eds."; **Bringing the State Back in**, Cambridge: Cambridge University Press, 2012, p.p 4-5.

2 Evans, B. Peter, Predatory, Developmental and Other Apparatuses: A Comparative Political Economy Perspective on the Third World Stat. **Sociological Forum**, Vol. 4, No. 4, 1989, p.p 563-565.

[٣] على الدين هلال، **الانتقال إلى الديمقراطية: ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين؟**، عالم المعرفة، (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، العدد ٤٧٩، ديسمبر ٢٠١٩)، ص ١٣٤.

4 Jessop, Bop, The State: Post, Present and Future, Cambridge: Polity Press, 2016, p. 81.

[٥] كينث برويت، **الفاعلية السياسية: البعد السياسى فى تركيب الشخصية**، ترجمة: على عبدالرحيم صالح، شبكة العلوم النفسية العربية، د.ت، متاح على الرابط:
http://www.arabpsynet.com/Documents/DocAliPsychoPoliticalHits.pdf

6 Nay, Olivier. International Organisations and the Production of Hegemonic Knowledge: How the World Bank and The Helped Invent the Fragile State Concept. **Third World Quarterly** 35.2 2014, p.31.

7 Nay Olivier. Fragile and Failed States: Critical Perspectives on Conceptual Hybrids, **International Political Science Review**, 33.1 ,2013, p. 328.

[٨] عبد السلام متعب، النظام السياسي في العراق بين المحاصصة والطائفية منذ عام ١٩٢١–٢٠٠٣، بغداد: المعهد العراقي لحوار الفكر، **مجلة حوار الفكر**، العدد ١٤ ،يوليو٢٠١٠، ص ١٧٤.

[٩] حسن موسى الصفار، **الطائفية بين السياسة والدين**، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٩، ص١٧.

[١٠] رشيد الخيون، **ضد الطائفية : العراق: جدل ما بعد نيسان ٢٠٠٣**، بيروت: مدارك للطباعة والنشر، ٢٠١١، ص ١٦

[١١] جمال سليم، النماذج الأربعة للدولة الحديثة: معضلة الاختيار، **مجلة السياسة الدولية (الملحق)**، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٢٤١، يوليو ٢٠١٢).

[١٢] جمال باروت، فى إعادة إنتاج الطائفية للطائفة: النظري والسوسيو– سياسي والتاريخي، **مجلة عمران**، (بيروت – الدوحة: المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، العدد ٢٧، شتاء ٢٠١٩)، ص ١٩٢.

[١٣] رسمية محمد هادي، الطائفية السياسية فى العراق والحالة البديلة المطلوبة، **مجلة الأكاديمية العربية**، (كوبنهاجن: كلية القانون والسياسة، السنة ١٢، العدد ٢٤، ٢٠٢٠)، ص ص ١٢–١٤.

[١٤] المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، المسألة الطائفية وصناعة الأقليات فى المشرق العربى الكبير، الدوحة: **المؤتمر العلمي السنوي الثالث فى قضايا التحول الديمقراطي** (الورقة الخلفية والملخصات)، فى الفترة من ١٣ إلى ١٥ سبتمبر ٢٠١٤، ص ١٦.

[١٥] محمد أحمد المقداد، أسس التحوّل الديمقراطيّ فى الوطن العربى ومرتكزاته (الأردن: حالة الدراسة)، عمان: **مجلة المنارة**، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، المجلد١٣، العدد٧، ٢٠٠٧، ص ص ٨١-٨٢.

[١٦] فريدة بن جدة، **إشكاليات الانتقال الديمقراطى فى المجتمعات الطائفية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة محمد بو ضياف بالمسيلة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٩، ص ٤٧.

[١٧] عزة جلال هاشم، الربيع العربى والتطور الديمقراطى: خبرة التاريخ وسؤال المستقبل، **كراسات استراتيجية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، المجلد ٢٦، العدد ٢٨٠، سبتمبر ٢٠١٧، ص ص ٢٥-٢٦.

[١٨] جميل هلال، **لبنان والعراق ومناطق السلطة الفلسطينية: عوامل الاستقطاب**، بيروت: مركز كارنيغى للشرق الأوسط، مؤسسة كارنيغى للسلام الدولى ٢٠٠٩، ص ٨.

[١٩] مصطفى كامل السيد، رفض الطائفية ومستقبل النظام السياسى فى لبنان والعراق، جريدة الشروق المصرية، ١٠/ ١١/ ٢٠١٩، دخول ٢٥/ ١/ ٢٠٢١، على الرابط التالى:
https://www.shorouknews.com/columns

[٢٠] وليد عبد جبر، إدارة التنوع الثقافى واستدامة التنمية فى المجتمعات الانتقالية: العراق أنموذجا، **مجلة الآداب**، (العراق: جامعة واسط، العدد ١١٩، ديسمبر ٢٠١٦)، ص ص ٢٤٠-٢٤٣.

[٢١] حيزية بركات، **أزمة الهوية الطائفية فى العراق بعد الإحتلال الإمريكى**، رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة المسيلة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ٢٠١٦، ص ص ٤٦-٤٧.

[٢٢] حارث حسن، **الأزمة الطائفية فى العراق: إرث من الإقصاء**، بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط ، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، أبريل ٢٠١٤، ص ١٤.

[٢٣] ناظم نواف الشمرى، **ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق وتداعياته العربية والإقليمية**، (العراق: الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، د.ت)، ص ص ٧-٨.

[٢٤] مهند دويك، السياسة الخارجية الإمريكية تجاه العراق فترة حكم الرئيس ترامب، فى؛ هادي الشيب، وسميرة ناصر (تنسيق وتحرير)، **الشرق الأوسط فى ظل أجندات السياسة الخارجية الإمريكية دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب**، المركز الديمقراطي العربى للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠١٧، ص ص ٣٢٠-٣٢٢.

25 Diamond, Larry, What Wrong in Iraq, **Foreign Affairs**, September/ October 2014, p.p 51-52

[٢٦] حارث حسن، التجربة التوافقية فى العراق: النظرية والتطبيق والنتائج، **سياسات عربية**، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، العدد ٢٣، نوفمبر ٢٠١٦، ص ٥٣.

[٢٧] ضاوية بوزريدة، الصراع الطائفى السني-الشيعي: مقاربات إدارة الصراع وحله (العراق نموذجا)، **مجلة العلوم السياسية والقانونية**، برلين: المركز الديمقراطى العربى للدراسات الاستراتيجية والسياسية والقانونية، العدد ٦، يناير ٢٠١٨، ص ص ٣٧٧-٣٧٩.

[٢٨] سازان سامان عبدالمجيد، **تقييم النخبة لدور وسائل الإعلام العراقية فى مواجهة الطائفية**، رسالة ماجستير، (الأردن: جامعة البترا، كلية الإعلام، ٢٠١٥)، ص ص ٢٩-٣٠.

[٢٩] على عبد الهادى سالم، نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية فى العراق، الأنبار: جامعة الأنبار، كلية الإدارة والاقتصاد، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية**، المجلد ٤، العدد ٩، ٢٠١٢، ص ٤٥.

[٣٠] ناجي حسين علي، الاقتصاد العراقي بين مخاطر الانهيار وتنمية مستدامة، وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، د.ت، ص ٢.

31 Breaking Out of Fragility: A Country Economic, Memorandum for Diversification and Growth in Iraq. International Development in Focus، in: https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/34416

[٣٢] مسائية DW: اقتصاد العراق المتعثر: قنبلة موقوتة، DW عربية، ٥/ ٢/ ٢٠٢١، دخول: ٦/ ٣/ ٢٠٢١، فى: http://www.dw.com/iraq/a-40655495

33 Salim M. Jamel, The Impact of Post-Saddam: Iraq on the Cause of Democratization in the Arab World, **International Journal of Contemporary Iraqi Studies**, Vol. 6, No. 1, 2012, p. 32.

[٣٤] ناظم نواف الشمرى، مرجع سابق، ص ١٠.

[٣٥] بن يمينة شايب الذراع، المؤثرات الأساسية لعدم الاستقرار السياسى فى المنطقة العربية، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، (الجزائر: الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة حسيبة بن بوعلى – الشلف، العدد ٢١، يونيه ٢٠١٩)، ص ١١٣.

[٣٦] أحمد بنيوب، **الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية: من الفتنة إلى دولة القانون**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣)، ص١٧.

[٣٧] ماهر القدارات، **المظاهرات العراقية ٢٠١٩: هل تكون بداية تحقّق المشروع الوطنى وتجاوز نظام المُحاصصة الطائفى؟**، المركز العربى للبحوث والدراسات، ٩/ ١٢/ ٢٠١٩، تاريخ الدخول: ٢١/ ١/ ٢٠٢١ ، على الرابط التالى: www.acrseg.org/41431#

38 Hasan, Harith, New Shi'a Politics and the Maliki-Sadr Competition, MENASource, **Atlantic Council**, November 17, 2013.

39 International Crisis Group, Iraq's Secular Opposition: The Rise and Decline of Al-Iraqiya, **Middle East Report** N.o. 127, July 31, 2012.

[٤٠] بن يمينة شايب الذراع، مرجع سابق، ص ١١٦.

41 Wiechnik J. Stanly, After 15 Years of Conflict: Tracking Democratization: Insights for Planners, **Parameters**. Vol. 47, No. 1, spring 2017, p. 9.

[٤٢] مستقبل الاستقرار فى العراق سياسيًا وأمنيًا واقتصاديًا، **Strategiecs Think Tank**، ١٢/ ٢/ ٢٠١٩، تاريخ الدخول: ٢٥/ ١/ ٢٠٢١، على الرابط التالى: https://strategiecs.com/analyses

[٤٣] مركز حوكمة للسياسات العامة: **المؤشر الوطنى للتحول الديمقراطي فى العراق ٢٠١٨-٢٠١٩**، بغداد: الهاشمى للكتب الجامعية، ٢٠٢٠، ص ٥٤.

[٤٤] مسائية D W، مرجع سابق.

[٤٥] مركز حوكمة للسياسات العامة: **مؤشر حوكمة للتحول الديمقراطي فى العراق ٢٠١٧-٢٠١٨: ديمقراطية متأرجحة**، دار قناديل، بغداد، ٢٠١٨، ص ٧١.

[٤٦] حسنين توفيق إبراهيم، خمسة عشر عاما على الغزو والاحتلال الأمريكى للعراق: فشل التحول الديمقراطى المفروض من الخارج، **مجلة الديمقراطية**، العدد ٧١، يوليو ٢٠١٨، ص ٤٥.

[٤٧] نصير محسن عبد الحسين، **تغير منظومة القيم وأثره فى تهجير الأقليات الدينية بعد الاحتلال الإمريكى للعراق عام ٢٠٠٣**، (العراق: جامعة القادسية، كلية الآداب، د.ت)، ص ٧.

[٤٨] شعلة المظاهرات العراقية؟، بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، مؤسسة كارنيغى للسلام الدولى، أبريل ٢٠٢٠، على الرابط التالى:
https://carnegie-mec.org/diwan/81620

[٤٩] عادل عبد الحمزة ثجيل، **السياسة والأمن فى العراق: تحديات وفرص**، عمان: مؤسسة فريدريش إيبرت، ودائرة المكتبة الوطنية، يوليو ٢٠٢٠، ص ص ٩-١٠.

[٥٠] رانج علاء الدين، **الطائفية والحوكمة ومستقبل العراق**، مركز بروكنجز الدوحة، العدد ٢٤، أكتوبر ٢٠١٨، ص ١١.

51 Frantzman J. Seth, Iraq's New Prime Minister Needs to Take Control of His Security Forces, June 16, 2020, https://bit.ly/31gjGHj

[٥٢] خضر القرغولي، وإسراء علاء، **أثر النظام الانتخابي فى تحقيق الاستقرار الحكومي: دراسة حالة العراق بعد عام ٢٠٠٥**، مجلة قضايا سياسية، (العراق: الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، العددان ٣٩ و٤٠، ٢٠١٥)، ص ص ١٠٥-١٠٦.

53 Wimmer, Andreas, Democracy and Ethno-Religious Conflict in Iraq, Survival, Vol. 45, No. 4, Winter 2003, p.15.

[٥٤] مثنى العبيدى، توظيفات متعددة: ملامح تصاعد دور القبيلة فى الانتخابات التشريعية العراقية، **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، ٢٢/ ٤/ ٢٠١٨.

[٥٥] علياء محمد، الانتخابات العراقية: النتائج والتداعيات، **مجلة الديمقراطية**، العدد ٧١، يوليو ٢٠١٨، ص ١٨٩.

[٥٦] **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، تحولات جذرية: قراءة نتائج الانتخابات التشريعية العراقية، (التقديرات)، ٢١/ ٥/ ٢٠١٨.

[٥٧] ما بعد الانتخابات في العراق.. الصدر على المحك، DW عربية، ٢٠٢١/١٠/١٤، متاح على الرابط: https://p.dw.com/p/41cyo